بنية العمالة النسائية في الجزائر للفترة ما بين 1966-2008

Structure of women's employment in Algeria for the period between1966-2008

أ. عائشة بن النوي، جامعة باتنة 01-الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى تقصي واقع العمالة النسائية في الجزائر في شقيها الكيفي والكمي وانطلاقا من التطور التاريخي لعمل المرأة، فالقراءة التحليلية للمعطيات والإحصائيات والمتمثلة في إبراز بنية وخصائص أوضاع المرأة في سوق العمل الجزائري مبلورة بذلك هيكلتها التي تعكس مدى المشاركة الاقتصادية والمشكلات التي تواجهها، لذلك استخدمت الدراسة أهم المؤشرات المعتمد عليها في تحليل سوق العمل بدأ من تطور حجم القوى العاملة النسوية وتوزعها وحسب الحالة العملية والمهنية وحسب الفئات العمرية، وأهم القطاعات الاقتصادية ومستوى البطالة بين النساء في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمالة النسائية، الجزائر.

Abstract: The objective of this study is to investigate the reality of women's employment in Algeria in qualitative and quantitative aspects, based on the historical development of women's work. The analytical reading of data and statistics highlights the structure and characteristics of women's situation in the Algerian labor market. Therefore, the study used the most important indicators based on the analysis of the labor market, which began with the development of the size of the female labor force and its distribution according to the practical and professional situation according to the age groups, the main economic sectors and unemployment among women in Algeria.

Keywords: Women, Women's Employment, Alegria

مقدمة:

يحتل العمل أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان، وذلك نظرا لما يترتب عليه من آثار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى الذاتي للفرد، ونظرا لإدراك المرأة لهذه المزايا، فلقد سعت جاهدة للدخول إلى معترك سوق العمل، ولقد ساعدها ذلك على ارتفاع نسبة تعليمها والدليل على ذلك إثباتها لكفاءتها العلمية في مختلف أطوار التعليم، هذه الأخيرة التي كانت سببا مهما في الرفع من كفاءتها المهنية، التي سمحت لها باقتحام مجالات عمل كثيرة كانت في السابق حكرا على الرجال ،كما استطاعت في نفس الوقت الوصول ولو بنسبة ضعيفة إلى مناصب قيادية سواء على مستوى أجهزة الدولة أو على مستوى مؤسساتها الاقتصادية، لما تتمتع به المرأة من حب للعمل وروح التجديد والابتكار، وبالنظر إلى أن المرأة تشكل نصف المجتمع، كما أن دخولها إلى سوق العمل، بات اليوم وأكثر من أي وقت مضى حتمية يفرضها تطور أي مجتمع لا يرضى أن يظل جهد نصف سكانه معطلا ومحصورا في أعمال المنزل، ومع ذلك فإن قضية عمل المرأة مازالت بين المد والجزر، هناك من يؤيد دخولها مجال العمل ويسعى إلى الاستفادة من طاقاتها، وهناك بالمقابل من يدعو إلى بقائها حبيسة الجدران ولا يرى أهمية لعملها، وهنالك ما يقف موقف الوسط بين القبول والرفض، وبالرغم من هذه الاختلافات إلا أن معدل دخول المرأة لميدان العمل أخذ في

التزايد لدى العديد من دول العالم، بما فيها الجزائر سعيا لتوسيع دورها في عملية التنمية بوجه عام، حيث أصبح العمل اليوم من أولويات حياة المرأة، خاصة بعد سعيها المتواصل لإثبات جدارتها واستحقاقها في هذا المجال من خلال تطوير مهاراتها وقدراتها، والتي رافقها تطورات اقتصادية واجتماعية مما أبرز جملة من التغيرات التي ترتبط بالهيكل التركيبي والوظيفي والحركي لسكان ومن ضمنهم المرأة باعتبارها حلقة مهمة الربط بين السكان والسياسات الاجتماعية المنبثقة عن خطط التنمية واتجاهات النمو في المجتمع من خلال رصد تصنيفاتها وحصد توزيعاتها في القطاعات الاقتصادية ودراسة خصائصها الاجتماعية المختلفة بغية تحقيق الاستخدام المنتج والأمثل لها ضمن تخطيط شامل وطويل أجل في إتخاذ مجموعة من الإجراءات للوصول إلى أهداف محددة تعبر عن حاجات المجتمع وبالتالي إعطائها فرصة للعمل مساوية لفرص الرجل.

الإشكالية:

يمثل عمل المرأة إحدى أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وهذا لكون نشاط المرأة الاقتصادي أحدث أوضاعا إجتماعية جديدة أثرت على دورها التقليدي سواء على مستوى الأسرة بشكل خاص أو على مستوى المجتمع بشكل عام، وبالرغم من التطور البطيء الذي عرف حجم اليد العاملة أثناء فترة الاستعمار والسنوات الأولى من الإستقلال إلا أنه عرف نقلة نوعية وكمية ملفتة في العقدين الأخيرين قد جاء هذا الارتفاع نتيجة عدة متغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل عميق على حياة الأسرة والأفراد مثل ظاهرة الفقر التي مست شرائح كبيرة من المجتمع، وظاهرة التمدرس الكثيف للفتيات، تأخر سن الزواج وانكماش الأسر الممتدة التي ما فتئت توفر الرعاية والتضامن بين أفراد الأسرة، كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى خروج المرأة الجزائرية إلى العمل سواء للمساهمة في ميزانية الأسرة أو نتيجة طبيعية بعد الإنتهاء من تحضير الشهادة الجامعية، وخاصة أن عملها يحولها من مجرد مستهلك إلى منتج وعضو إيجابي في المجتمع، وحتى نوضح الإشكالية الأساسية أكثر والمتمثلة في محاولة الوقوف على البنية التطورية لحجم العمالة النسائية وأهم القطاعات التي تستقطبها وحتى نكون أقرب إلى الدقة في تحديد محتوى البحث لابد من طرح بعض التساؤلات والتي نوجزها كالآتي:

ما هي أهم المراحل التاريخية لتطور العمالة النسائية في الجزائر؟

ما هي أهم الخصائص والتطورات التي ميزت بنية العمالة النسائية في الجزائر للفترة الممتدة من 1966-2008؟ وما هي أهم قطاعات العمالة النسوية في الجزائر؟ وما هو حجم البطالة بين النساء في الجزائر بمختلف تصنيفاتها؟

I.التأصيل المفاهيمي والنظري لمصطلحات البحث :

مفهوم العمل: بأنه المجهود البشري العقلي أو العضلي أو كلاهما معا، الذي يبذل لقاء أجر معين في سبيل إنتاج سلع وخدمات لمصلحة المجتمع، لتحقيق أغراض نافعة في أجهزة الدولة العامة وبشكل يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني والتسريع بعملية التنمية(سليمان حيدر خضر، 2007، ص52)، ويعرف العمل أيضا بأنه وسيلة من وسائل التعبير عن الذات يحاول بها الفرد أن يحقق ذاته، وأهدافه وأن يشبع رغباته وحاجاته ويتيح للفرد فرصة لاكتشاف ميوله ورغباته كما يفسح المجال لنشاطه وتصريف انفعالاته(عبد اللطيف معروف صبحي، 1980، ص31).

مفاهيم خاصة بالمرأة العاملة:

مفهوم كاميليا عبد الفتاح: المرأة العاملة بأنها تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بوظيفتين في الحياة، دور ربة البيت ودور الموظفة(عبد الفتاح كاميليا، 1988، ص60).

مفهوم إبراهيم الجوير بن مبارك: على أنها المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل(إبراهيم بن مبارك الجوير، 1995، ص17).

مفاهيم خاصة بالديوان الوطني للإحصائيات: فيعرفه كالآتي المجتمع النسوي النشيط والتي تتكون من مجموع النشطات ومجموع العاملات ومجموع العاملات جزئيا، ومجموع العاطلات عن العمل(اللواتي سبق لهن العمل واللواتي لم يسبق لهن العمل).

المجتمع النشيط النسوي الشغيل: مجموع العاملات خارج البيت مقابل أجر.

العاملات جزئيا: مجموع النساء اللاتي يصرحن بممارسة نشاط بالمنزل(فاطمة عمري، فايزة فضيل، 2017، ص235).

II.مراحل تطور العمالة النسائية في الجزائر

1. عمل المرأة في الفترة الاستعمارية: كان المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية مجتمعا زراعيا رعويا حيث مارست المرأة في ظل النمط الإنتاجي أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب عملها البيتي اليومي ورعاية الأطفال، في الرعي والزراعة ومما ضاعف من أعمال المرأة و التزامها بأعمالها المنزلية، ارتفاع معدلات النساء الأرامل في المجتمع بسب الثورات الشعبية واندلاع الحرب التحريرية التي راح ضحيتها الآلاف من الرجال، مما جعل المرأة أكثر مسؤولية لإعالة أسرتها أما العمل المأجور فقد اقتصر على ممارسة الحرف التقليدية والنسيجية، و أعمال تنظيف البيوت وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانيتها ومهاراتها، أما عمل المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات والتقاليد جعلتها لا تغادر المنزل إلا لضرورة وبرفقة(لطيفة مناد، فوزية صغيري، 2017، ص258)، ومع هذا استطاعة أن تحول البيت إلى ورشة خياطة فكانت الحياكة وغزل وتصفيف الصوف والقطن والحرير وصباغة وحرفة الطرز كل هذه الأعمال كانت تقوم بها النساء لتتقاضى عليها أجرة تساهم في مصاريف، وعلى الرغم من هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك لأنه جعل من الرجل يملك القدرة الاقتصادية من إنتاج وشراء وإن من أهم القطاعات التي شهدت استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية في الجزائر ظهر عند الحرفيين التلمسانيين للسجاد، وذلك من خلال إنشاء مصنع لتحويل الصوف في سنة 1903 والذي شغل أكثر من 100 عاملة (Hakiki Talahit Fatiha, 1983, p200)، وانطلاقا من هذه الفترة التاريخية ظهرت البدايات الأولى في تشغيل النساء خاصة في القطاع الصناعي بالجزائر وهذا ما سجله "عبد اللطيف بن أشنهو " بحيث يذكر أنه في سنة 1930 بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الصناعي 25291 من بينهم 24557 في الصناعة النسيجية (Abdelatif Benachenhou, 1978, p222)

2. عمل المرأة في الفترة الممتدة من 1962-1989 (المرحلة الاشتراكية): وهي الفترة ما بعد الاستقلال والتي تسمى بالفترة الاشتراكية وخلافا للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية و أمريكا (كوبا)، وآسيا (الصين والفيتنام) التي حشدت عموما قوة عمل نسائية سواء الريفية أو الحضرية إلى حد كبير وعلى نطاق واسع، فإن الجزائر وخلال هذه الفترة وعلى الرغم من التوجه الاشتراكي الذي يدعمه اقتصادها والتي تشجع على التحرر من خلال التعليم والعمل فكان من أولويات السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة، والتي أعطت أهمية للمؤسسات التعليمية من أجل تمكين جميع المواطنين من التعليم دون تمييز بين الذكور والإناث رغم ضعف التحاق الإناث بالمدارس في السنوات الأولى للاستقلال بحكم العوامل الاجتماعية والثقافية لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بوصول المرأة خلال الفترة إلى تحقيق نسب معتبرة في العمالة (Fatiha Talahit, 2009, p32)، وهذا نظرا للبنية الاقتصادية للبلاد المبنية على أساس

المؤسسات العمومية فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل، بحيث كان لدخل فرد واحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة مما لا يضطر بالمرأة للخروج للعمل.

3. عمل المرأة في الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا (مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها): مع بداية سنوات التسعينيات عرفت الجزائر عدة تغيرات في أوضاعها الاقتصادية مما حمل جملة من التوترات الاجتماعية والسياسية حيث شرعت الجزائر في تطبيق برامج واسعة من الإصلاحات الاقتصادية التي نتج عنها تسريح مكثف للعمال وخاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة الممتدة من 1994-1998، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطا إقتصادية التي أضطر بسببها مسئول العائلة بقبول خروج زوجته أو ابنته أوأخته للعمل من أجل المساعدة في المصروف المنزل وخاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل، وقد ساهمت الدولة وبشكل كبير في توعية وتوجيه فكر المجتمع في تقبل الأفراد لعمل المرأة لما يرجع بالفائدة على الأسرة والمجتمع والاقتصاد الوطني.

III. عوامل وأسباب انخفاض نسبة تشغيل اليد العاملة النسوية في الجزائر

فالجزائر تعتبر من الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسويه ضعيفة في سوق العمل إن العمل النسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فالبرغم من الضغوطات التي تعرفها مشاركة هذه الأخيرة تبقى ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية(رقية عدمان، 2008، ص53) فاليد العاملة النسوية ضعيفة بحيث يمكن حصر العوامل التي تفسر انخفاضها في سوق العمل وهي كالآتي:

1. العامل الديمغرافي: والمتمثل في السن المبكر عند الزواج، وعدد الأطفال لكل امرأة الذي كان مرتفعا حيث سجل المؤشر التركيبي للخصوبة في السنوات السبعينات ما يقارب 8 أطفال لكل امرأة الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة، وهذا ما يفسر انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل(محمد صالي، عبدالكريم فضيل، 2014 ص130) في تلك الفترة ليعرف المؤشر انخفاضا بداية من سنة 1992 أين قدر بـ 4 أطفال لكل امرأة ومسجلة في سنة 2008 بـ6-2.8 طفل لكل امرأة ،لتعرف المشاركة الاقتصادية للمرأة تحسنا واضحا وذلك بتراجع عدد الأطفال.

2. العامل الثقافي و المستوى التعليمي: رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا عن تحسن المستوى الثقافي والفكري للمرأة و اندثار بعض العادات والتقاليد التي لا تمت لا لديننا ولا لثقافتنا بصلة، فإن الأمية كان لها الأثر الكبير في قلة تواجد النساء في عالم الشغل، إذ تعتبر من أخطر الآفات التي تضرب المجتمع الجزائري في عالم الشغل خاصة عند النساء(نعيمة دودو، 2011، ص38)، إذ تبين الإحصائيات لسنة 1998 وفي إطار الإحصاء العام لسكان أنه قد قدر تعداد الأميين بـ 7.172.000 أمي بالنسبة لشريحة الأشخاص التي تبلغ أو تتجاوز 10 سنوات أي ما يقارب 1/3 من إجمالي السكان ومن بين هذا العدد الكبير من الأميين نجد 40.27% نساء (ONS, 1999, p116)، إن المرأة إذا كانت أمية لا تتمكن في غالب الأحيان من الحصول على عمل يحفظ كرامتها وكرامة عائلتها، وبفضل التحسن في المستوى التعليمي وانتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة حيث سجلت تغييرات في معدلات الالتحاق بالتعليم خاصة للفئة العمرية من (6-14) سنة حيث إنجر عنه فرق بين معدلات الذكور والإناث المسجلة وهو ما تشير إليه بعض المعطيات الإحصائية إلى تطور ملحوظ في تعليم البنات حيث سجلت نسبة التمدرس عند الذكور56.80 % سنة 1966 لتصل إلى 96.43% سنة 2008، وفي مقابل سجلت عند الإناث 39.60% سنة 1966 لتصل سنة 2008 إلى 94.31 % ويشكل هذا تحولا كبير في تعليم المرأة في الجزائر ويظهر هذا التزايد

أكثر وضوحا بالنسبة للإناث حيث سجلت على سبيل المثال في امتحان البكالوريا بنسبة 57.87% في سنة 2004 مقابل 42.13% للذكور، كما أن معدلات النجاح في هذا الإمتحان فقد بلغت 44.53% بالنسبة للإناث و36.36% للذكور وهو ما يؤهلها للمشاركة في الحياة الاجتماعية ويزيد من فرصها في تقلدها مناص المسؤولية والذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها.

3. عامل العادات والتقاليد:وهو التفسير الأكثر شيوعا لتدني مشاركة المرأة في سوق العمل المأجور، الذي يبرز العوامل الاجتماعية والثقافية ولاسيما ثقل العادات والتقاليد التي كانت سائدة، والتي كان من شأنها معاداة عمل المرأة جزء كبير من أفراد المجتمع، وقد بقي المجتمع الجزائري إلى وقت ليس ببعيد ولا يزال في بعض المناطق المحدودة متشبثا بعادات و تقاليد ورثها من حقب سابقة، كما أن الفكرة السائدة فيه وبخاصة في العالم الريفي وأن المرأة للبيت والرجل للكسب والعمل تكريسا لمبدأ تقسيم العمل المعروف لدى فقهاء القانون والاقتصاد.

4. العامل الذاتي: فيما يخص العامل الذاتي فإن المرأة معروفة ببعض السلوكيات التي تميزها عن الرجل تجعل أصحاب العمل نتيجة لذلك لا يرغبون في تشغيلها منها كثرة التغيب فالتغيب عند العاملات أكثر عند الرجال ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها استفادة النساء من عطلة الأمومة والتي تمثل إلا 1.81% من إجمالي التغيبات فقط والباقي بدون عذر.

IV.بنية وخصائص هيكلة العمالة النسائية في الجزائر

1. هيكلة النساء المشتغلات: يشكل دخول المرأة إلى سوق العمل جزءا من التعليم الطويل، والتحضر وتخفيض الخصوبة وتأثير الأنماط الثقافية الجديدة التي تعزز استقلالية المرأة في الجزائر لا تزال مشاركة المرأة في تطور معدل القوى العاملة هامشية نظرا لانخفاض معدل مشاركتها بشكل استثنائي ومع ذلك فهو يعرف توجها نحو الإيجابية.

1.1 تطور حجم المجتمع النشيط النسوي في الجزائر: يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية خاصة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة فلقد تزايدت نسبة العاملات لتحتل نسبة مهمة من مجموع القوة العاملة(فضيلة بن دنون، 2013، ص106).

جدول رقم (01) تطور حجم المجتمع النشيط النسوي في الجزائر للفترة 1966-2008

السنوات	العدد
1966	109453
1977	203697
1987	365000
1992	492000
1995	766000
1997	889000
2000	797000
2004	1660000
2005	1423000
2006	1749000
2007	1650000
2008	1730000

Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril, 2005, p122
ONS, Enquête emploi auprès les ménages, 2004, 2005, 2006, 2007,2008

ويتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بعمل المرأة، أين عرفت اليد العاملة النسوية زيادات متفاوتة وأن هذه الزيادات كانت حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية فقد شهدت في السنوات الأولى من الاستقلال حجم عمالة ضئيلة نوعا لا تتجاوز بـ109453 عاملة سنة 1966وصلت بعد 10 سنوات إلى203697 عاملة وذلك سنة 1977 ولتصل إلى365000 عاملة وهذا بعد عشر سنوات أي سنة 1987، لتعرف زيادة تدريجية في حجمها أين بلغت سنة 2008 بـ 1730000 عاملة ولكن على غرار هذا عرف حجمها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ضرورة تمليها الأوضاع الاقتصادية وظروف الحياة الاجتماعية مما أتيح للمرأة أن تساهم في جميع المجالات.

2.1 تطور معدلات النشاط لقوة العمل النسائية في الجزائر: تقيس معدلات النشاط الاقتصادي نسبة السكان الذين يعملون فعلا إلى عدد سكان الإجمالي، وتعرف تلك المعدلات بمعدلات النشاط الاقتصادي الخام والإجمالي، ومن المعروف أن معدلات النشاط الاقتصادي تتجه اتجاهات معينة حسب مرحلة التنمية والتصنيع، حيث تميل إلى الارتفاع مع اطراد التقدم والتنمية(العجلة مازن صلاح، 2012، ص142) وهو كما سيوضحه المنحنى التالي:

منحنى رقم (01) تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام لقوة العمل النسائية في الجزائر للفترة من 1966-2008

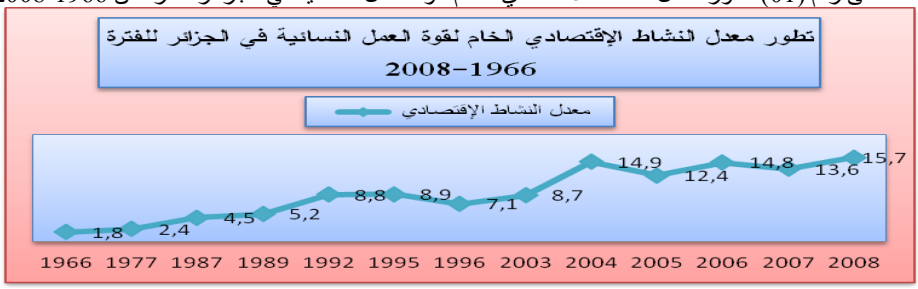

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات:

Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril, 2005, p124

ONS, Enquête emploi auprès les ménages, 2004, 2005,2006, 2007,2008

يتضح من خلال المنحنى رقم (01) أن معدلات النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية من قوة العمل خلال الفترة (1966-2008) والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، فقد تمثلت المرحلة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2003 التي لم يتجاوز فيها المعدل حتى 10% والتي شهدت تغيرات جد مهمة في مسارها من مرحلة التشييد إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها سوق العمل الجزائري، لتشمل المرحلة الثانية سنة 2004 والتي كانت بداية لفترة الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الدولة الجزائرية قصد النهوض بالإقتصادي الوطني أين عرفت معدلات النشاط الاقتصادي النسوية ارتفاعا مقدرة بـ 14.9% لتعرف تذبذبا ما بين سنوات 2005و2006 و2007 مسجلة بذلك 12.4%و14.8 % و13.6% على التوالي لترتفع سنة 2008 بنسبة 15.7%.

3.1 بنية النساء العاملات حسب المستوى التعليمي: إن المستوى التعليمي للمرأة دور هام في ممارستها لمهنة معينة، وبالنسبة لتواجدها فيها بحيث يعد التمدرس للإناث ذو أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه وكذلك ما تلعبه الثقافة والتقليد المسيطرة والسائدة في تشجيع أو حصر تمدرس الإناث في مستويات معينة في مراحل تعليمية وتقبل ممارستهن لمهنة ما وحسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بواقع المرأة في الجزائر أن معظم المشتغلات ينتمين إلى الفئة المتعلمة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (02) تطور نسبة النساء العاملات حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008

السنة / المستوى التعليمي (%)	1996	2003	2005	2006
بدون تعليم	1.44	2.2	14.3	8.6
ابتدائي	9.28	10.5	11.8	9.4
متوسط	22.56	18.3	18.7	9.9
ثانوي	36.8	30.3	29.6	17.1
عالي	16.46	24.2	25.7	31

Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril, 2005, p133.
ONS, Activité, Emploi, Chômage, No463, 2006

من خلال الجدول يتبين لنا أن بنية النساء العاملات حيث حدثت تحسينات في نوعية العمالة حسب المستوى التعليمي وأن العدد الكبير للمشتغلات ذوات المستوى الثانوي والمستوى المتوسط فالعالي حيث قدرت النسبة بـ36.8% و22.56%و16.46% لسنة 1996 على التوالي لتليها نسبة 1.44% و9.28%للنساء بدون تأهيل وكذا مستوى الابتدائي ولكن في سنة 2005 سجل كل من المستوى الابتدائي وبدون تعليم ارتفاعا طفيفا قدر بـ 11.8%و 14.3% في حين سجل كل من المستوى الثانوي والعالي نسبة ما بين 25% و 29%، وشكلت لسنة 2003 و2006 انخفاضا مسجلا لكل من المستويات الثلاثة الأولى مع إن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل ومساهمتها في التنمية الاقتصادية ومع كل النسب المسجلة هناك اختلاف في التحصيل العلمي للمرأة وفقا للبيئة المواتية التي تحيط بها.

4.1 بنية النساء العاملات حسب مكان الإقامة: القصد من دراسة البنية الجغرافية للعاملات ضمن الخصائص العامة، هو الكشف عن خاصية التجانس والاختلاف فيما يخص هذا المتغير ومن جهة أخرى أن معدلات النساء المشتغلات حسب الوسط الذي يقطن فيه يبقى متفاوت والمنحنى التالي سيبرز نسبة النساء العاملات حسب الوسط الجغرافي وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات

منحنى رقم (02): تطور نسبة العاملات في الوسط الحضري والريفي في الجزائر الفترة 2003-2008

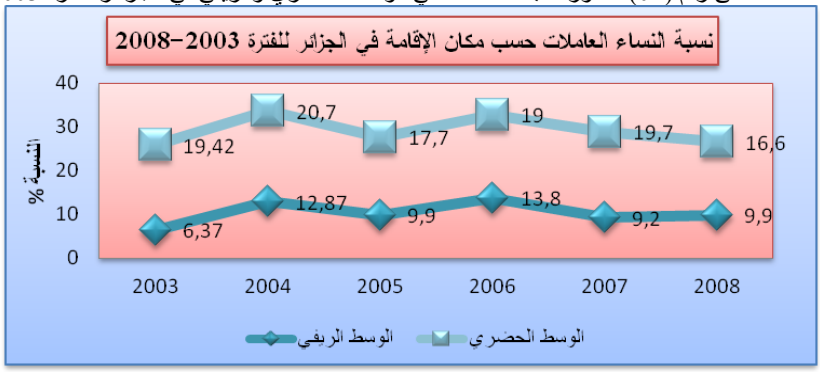

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2009

لم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسب ضئيلة فمن خلال المنحنى يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من نساء العاملات يتمركزن في الحضر بنسبة 16.6% مقارنة بالريف والتي بلغت نسبتها 9.9% وهذا

سنة 2008، ويعود ذلك إلا أن المدن تتوفر على فرص أكثر من الريف لما فيها من مؤسسات إقتصادية وتعليمية والتي تمتص نسبة هائلة من اليد العاملة النسوية

5.1 بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية

منحنى رقم(03): تطور نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية في الجزائر لسنتي 1996و 2003

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، تحقيق الشغل والمداخيل، معطيات إحصائيات رقم 241 ،2003.

من المعطيات المبينة في المنحنى أن اكبر نسبة هي 19.2% بالنسبة لسنة 1996 و21.6% لسنة 2003 والتي تشمل الفئة العمرية [29-25] هذه الفئة النشطة والتي كثيرا ما تخص النساء الحاملات للشهادات والتي تعتبر دخولهن للعمل متوسط نظرا لامتداد فترتهن التعليمية والتأهيل المتحصل عليه من السنوات تسمح لهن بالمطالبة بالعمل والتواجد فيه نظرا للإمكانيات التي تملكها ثم تأتي فئات العمرية من [49-30]وتنخفض نسبها نظرا لزواج البعض ورعاية الأطفال، ثم تأتي الفئة العمرية [24-20] هذه الفئة التي لا تكون قد أكملت دراستها في أغلب الأحيان، مما يؤدي بها إلى البحث عن العمل بإمكانيات قليلة وإذا ما جاءتها فرصة للزواج تترك البحث عن العمل، أما من الفئة [19-15]فيرجع الانخفاض لعدم إتمامهن الدراسة ومن 50 سنة فما فوق تنخفض نسبة النساء المشتغلات نظرا للتقاعد أو التقاعد المبكر، ومنه نستنتج وجود علاقة طرديه من [29-15] فكلما زاد عمر المرأة زاد تواجدها في سوق العمل وعلى العكس للفئات بين [30-60] حيث تصبح العلاقة عكسية فكلما زاد عمر المرأة قل وجودها في سوق العمل.

6.1 بنية النساء العاملات حسب الحالة المدنية: تعتبر الحالة المدنية من أهم المحددات التي تسمح لنا بمعرفة مدى استمرارية المرأة في نشاطها من عدمه ويرجع ذلك إلى نوعية المسؤوليات الملقاة عليها وإيجاد الاحتواء التام لمختلف أدوارها.

منحنى رقم (04) تطور نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية في الجزائر للفترة من 1989-2008

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات: فاطمة عمري، فايزة فضيل "واقع العمالة النسوية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، العدد 13، ديسمبر 2017، ص242.

من خلال بيانات المنحنى نجد أن اكبر نسبة سجلت بالنسبة لنساء العاملات وفق الحالة المدنية هي لفئة العازبات والتي قدرت بـ 51% سنة 1996 كأعلى نسبة خلال الفترة (2008-1989)، لتشهد انخفاضا في باقي سنوات الدراسة والتي بلغت سنة 2008 بـ 41.41%، وعلى الرغم من التذبذب الذي تعرفه نسبها إلا أنها تبقى في الصدارة وهذا راجع لقلة الارتباطات والواجبات

الأسرية، فالمرأة العازبة هي أكثر استقلالية من المسؤوليات الأسرية الأمر الذي يجعلها أكثر إقبالا للعمل خارج المنزل، وفي مقابل هذا سجلت نسبة النساء العاملات المتزوجات أعلى نسبة لها بـ 55.52% سنة 1989 ولتعرف بعد ذلك تذبذبا في نسبها إلى غاية أن بلغت سنة 2008 48.9% فعموما خروج المتزوجة يكون من أجل مساعدة الأسرة على تحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، أما بالنسبة للمطلقات شهدت أعلى نسبة لها سنة 1996 والمقدرة بـ 8.30% مسجلة انخفاضا قدر سنة 2008 بـ 5.5%، في حين كانت أعلى نسبة سجلت للأرامل سنة 1989 بـ 8.45% في حين قدرت بـ 4.6% كأقل نسبة لسنة 2008 حيث تجبر أو تخرج هذه الأخيرة مضطرة من أجل الحصول على مورد للعيش نظرا للضغوطات الاقتصادية والحاجة الماسة للمال و إعالة نفسها وأبنائها

7.1 بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط الاقتصادي

جدول رقم (03) تطور نسبة النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة 1966-2008

قطاع العمل	1966	1977	1987	1989	1996	2003	2008
زراعة	23.43	5.6	2.7	3.5	1.8	11	0.3
صناعة	14.94	17.4	12.4	11.5	7.4	24.2	23
بناء وأشغال عمومية	0.79	2.1	3.4	3.0	1.9	1	2
تجارة	/	3.3	3.4	2.8	4.6	2.9	5.2
نقل	/	13.4	7.9	2.4	23	12.5	/
إدارة وخدمات	58.1	53.8	64.3	70.6	61.3	48.4	59.5

Source : ONS, Rétrospective Statistique, 1962-2011
ONS, Données Statistique, Nº23, 1992
ONS, collection statistique, Nº254, 1996
ONS, collection statistique, Nº514, 2008

من المعطيات المبينة في الجدول نجد أن اكبر نسبة لتمركز النساء في قطاع الإدارة والخدمات والتي تراوحت نسبها على طول فترة الدراسة ما بين 48.4% كأقل نسبة سجلت سنة 2003 و أعلى نسبة لها سنة 1989 بـ 70.6 % وهذا الإقبال الكبير يرجع إلى نوعية الشهادة أو الكفاءة التي حصلت عليها المرأة، والتي عادة ما تؤهلها إلى العمل في هذه القطاعات، ثم يليها قطاع الصناعة والتي عرفت نسبها تذبذبا ما بين الإرتفاع والانخفاض حيث سجلت ما بين 24.2% كأعلى نسبة سنة 2003 وأقل نسبة بـ 7.4% سنة 1996، وبعدها قطاع النقل ثم نجد نسبتها المنخفضة جدا على مدار السنوات في قطاعات(البناء والأشغال العمومية والتجارة) التي تعتبر مهن ذات مميزات وخصائص رجالية وممارسة المرأة لهذا النوع من المهن سيؤدي إلى مواجهتها لصعوبات مختلفة .

8.1 بنية النساء العاملات حسب نوع المهنة: تكشف دراسة توزع قوة العمل النسائية حسب الحالة العملية عن مجموعة الظواهر ترتبط بشكل أساسي بوجهة التحولات الاجتماعية من جهة وبرامج التنمية والتخطيط لها من جهة، ويرتبط واقع الحالة العملية النسائية بدراسة الفئات الأساسية المشكلة له والتي تتضمن قطاع صاحبات الأعمال والعاملات بأجر نقدي دائم، والعاملات بأجر نقدي مؤقت والعاملات المعتمدات على المساعدات العائلية، وتفيد دراسة تلك الفئات وتطور حجم كل منها خلال مراحل زمنية معينة متعددة في رصد مدى إنكماش أو توسع فئة غن أخرى، ومعرفة إن كانت هذه الفئات تميل نحو الاندثار أو الزيادة كما توضح مدى إقبال الإناث أو ابتعادهن عن العمل المأجور الذي يرتبط في أحد محاوره بواقع الخدمات والشروط المتوفرة في المؤسسات والمنشآت أو التنظيمات التي تعمل فيها المرأة.

جدول رقم (04) تطور نسبة النساء العاملات حسب نوع المهنة في الجزائر للفترة 2003-2008 (الوحدة النسبة المئوية %)

السنة / نوع المهنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ربة عمل حر	26.6	36.4	26.6	36.2	24.5	28.9
راتب دائم	51.3	36.2	51.1	35.9	44.8	39.7
راتب غير دائم	14.9	13.6	14.8	17.6	25	23.3
مساعدات عائلية	7.2	13.5	7.3	10.3	5.7	7.9

Source : Conseil National Economique et Sociale Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité, p129.

ONS, Activité, Emploi et Chômage, 4émeTrimestre, 2008, p2

تشير دراسة توزع الإناث حسب الحالة العملية لسنوات الدراسة أن ما يجاوز نسبة 50% فما فوق تقريبا من قوة العمل النسائية التي تعمل بأجر دائم وتمثل هذه النسبة الإناث اللواتي يمارسن أعمالا لدى الدولة ومؤسساتها ويتقاضين لقاءهن أجور يومية أو شهرية، وتعرف هذه النسبة تذبذبا نحو الارتفاع ممثلة بذلك سنوات 2003.2005 بـ51% وسنة 2007 بنسبة 44.8% و39.7%سنة 2008 أما نسب الانخفاض فكانت ممثلة لكل من سنتي 2004 و 2006 بـ 36% و35%على التوالي، لتليها ربات العمل الحر والتي تبين مدى إقبال النساء العاملات على الانخراط في النشاطات الاقتصادية الحرة وهن الإناث اللواتي يملكن محلات تجارية صغيرة ويدرنها دون الاستعانة أو تشغيل أي فرد باجر حيث مثلت نسبتها ما يتراوح ما بين 24%و36% خلال السنوات المحصية وعلى الرغم هي الأخرى عرفت نوع من تذبذب نحو الارتفاع والانخفاض، لتحتل نسبة اللواتي يعملن براتب مؤقت الذي بلغ سنة 2003 بـ14.3%ليرتفع إلى ما يقدر بـ 25%سنة 2007 ليعاود في الانخفاض سنة 2008 أين قدرت النسبة بـ 23.3%، كما شهدت نسبة العاملات المعتمدات على المساعدات الأسرية وهن اللواتي يعملن لدى ذويهم دون أجر ويجب الإشارة إلى ان هذه النسبة عرفت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات المدروسة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2004 بـ 13.5% و كأقل نسبة سجلت سنة 2007 بـ 5.7%.

2. هيكلة النساء الغير مشتغلات: إن البطالة من أكبر المعضلات التي تنخر مجتمعنا وتحد من نشاطه وهي لا تفرق بين المرأة والرجل فتمسهما على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة، تشير جل المعطيات المتوفرة حول نسب البطالة عند النساء على أن هناك زيادة مستمرة فالمرأة تواجه صعوبات أكثر من الرجل، في الحصول على وظيفة كما أنها الأكثر تضررا من عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية، فقد سجلت البطالة في صفوف النساء إرتفاعا خلال السنوات الأخيرة والتي تعتبر كنتيجة لارتفاع نسب النشاط عند النساء وزيادة عدد الباحثات عن العمل.

1.2 تطور عدد النساء العاطلات عن العمل في الجزائر

جدول رقم (05) تطور عدد النساء العاطلات عن العمل في الجزائر للفترة 1977-2003

السنوات	عدد النساء العاطلات عن العمل (بالآلاف)
1977	23000
1987	65000
1989	84000
1992	134000

1995	478000
1996	363000
2003	347000

المصدر رقية عدمان المرأة المقاولة والنسق الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ص60.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر بعد الاستقلال وبانتهاجها النهج الاشتراكي وبفتح أبواب أمام أفراد المجتمع للعمل، لم تواجه مشكلة البطالة فطلب المرأة للعمل كان منخفضا نظرا للاستقرار الاقتصادي للأسرة ولذلك فقد بلغ عدد النساء العاطلات عن العمل سنة 1977 بـ23000 عاطلة عن العمل، ولكن بعد تبني الجزائر لجملة من الإصلاحات الإقتصادية التي كان هدفها الأساسي هو الانتقال إلى مرحلة إقتصادية جديدة مع بداية سنوات التسعينات التي أدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات والتي نتج عنها تسريح كبير للعمال، فكانت بذلك مساهمة في بطالة النساء أين سجلت 134000 عاطلة عن العمل سنة 1992 لترتفع سنة 1995 إلى 478000 عاطلة عن العمل وخاصة أن إعادة الهيكلة التي أدت إلى خفض العملة الجزائرية، ومنه تدهور الاقتصاد العائلي مما اضطر بالمرأة للبحث عن عمل للمساهمة في ميزانية الأسرة و تحسين الأوضاع المعيشية، لتنخفض نسبيا في سنة 2003 حيث قدر عدد البطالات بـ 347000 بطالة

2.2 تطور معدل بطالة النساء

جدول رقم (06) تطور معدل بطالة النساء في الجزائر للفترة 2004-2008 (الوحدة النسبة%)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظة الأولية لمعدلات البطالة يظهر الارتفاع الملحوظ لسنة 2004 حيث بلغ 18.1% ليأخذ بعد ذلك شكل تنازلي إلى غاية 2006 إذ قدر بـ 14.4% وهي اقل أو أصغر معدل سجل على طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى انفتاح السوق الاقتصادية الوطنية عن الاقتصاد العالمي ومساهمة المؤسسات الخارجية وشراكتها بالاستثمار مع القطاع الوطني، ومختلف الاستثمارات في كافة المجالات والتي وفرت عدد مهما من مناصب الشغل أدى بالضرورة إلى امتصاص الطاقة العاطلة التي سببتها البطالة لكن الانخفاض لم يدم فابتداء من سنة 2007 عاود الإرتفاع إلى 18.3% ،لينخفض سنة 2008 إلى 17.4% وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض النسبي في توفير مناصب العمل.

3.2 تطور معدل بطالة النساء حسب الفئات العمرية : ويختلف معدل بطالة النساء بنفس الطريقة بالنسبة للرجال(Conseil National Economique et Sociale, 2005, p184) ، فإن مستواها مرتفع بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 20 سنة والمقدرة لسنتي 1996 و2003 بـ 72.8%و 42.2% على التوالي وقد جل نفس النسبة تقريبا للفئتين العمريتين من (20-24) و المقدرة بـ 58%و53% للفترة المدروسة و38% للفئة العمرية (25-29) سنة، وذلك بغض النظر عن السنة وربما يرجع ذلك إلى الإبقاء على تمدرسهن في هذا العمر كما تشير الإحصائيات المسجلة حسب المنحنى أن معدل البطالة آخذا بالانخفاض إبتداءا من سن 30سنة وذلك راجع إلى نتيجة وزن ثقل المسؤوليات الأسرية التي تعتبر أكثر تقييدا وهو ما سيوضحه المنحنى التالي:

منحنى رقم (05) تطور معدل بطالة الإناث حسب الفئات العمرية في الجزائر لسنتي 1996و 2003 (الوحدة النسبة المئوية %)

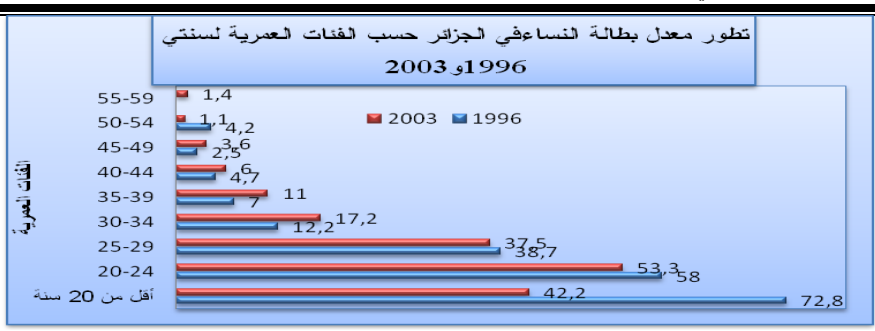

المصدر من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات :

Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité, p184

4.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مستوى التعليمي

جدول رقم (07) تطور معدل بطالة النساء حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008(الوحدة النسبة المئوية %)

السنة / المستوى التعليمي	1996	2003	2008
بدون تعليم	17.3	7	0.3
ابتدائي	32.7	11.4	4
متوسط	46.3	20.5	21.3
ثانوي	37.3	30.6	27.6
عالي	18	25.7	46.8

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2009

من المعطيات المشار إليها في الجدول نجد ان معدل البطالة بين النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم من 17% إلى 7% لسنتي 1996 و2003 وهو ما يفسر بطرح سؤالين، والتي يمكن ان تكون ذات الصلة إما أنها لا تبحث عن وظيفة أو هن يعملن في القطاع الغير رسمي ويساعدون الاسر المعيشية غير المعلنة، وتنطبق هذه الأسئلة أيضا على المستوى المتوسط وللمستويات الثانوية.

بلغة الأرقام نجد أن البطالة عند الإناث وحسب المستوى التعليمي ولسنة 2008، أنها مست وبدرجة كبيرة خريجات المعاهد والكليات وما يقال عنها أنها تضاعفت في السنوات الأخيرة أين سجلت نسبة 46.8% لحاملات شهادة التعليم العالي لتليها صاحبات المستوى التعليمي الثانوي بـ 27.6% وبنسبة اقل قدرت للمستوى المتوسط بـ 21.3% في حين سجلت كل من المستوى الإبتدائي وبدون تـأهيل نسبة 7%و0.3%على التوالي.

5.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة: تتفاوت معدلات البطالة الإناث العاملات بين الريف والحضر، ويتضح ذلك من خلال الجدول حيث شكلت معدلات البطالة بالوسط الريفي تراوحت بين 18%و20% عدا سنة 2006 أين سجلت معدل قدر بـ 11.4% أما نسب البطالة في الوسط الحضري كانت اقل من ذلك أين قدرت بـ 17% وقد يرجع ذلك إلى تميز الوسط الحضري بتمركز أغلبية النشاطات الاقتصادية وهو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم (08) تطور نسبة العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة في الجزائر للفترة 2004-2008 (الوحدة النسبة المئوية %)

المنطقة الجغرافية	السنوات				
	2004	2005	2006	2007	2008

حضر	17.8	17.3	15.9	17.7	17.6
ريف	18.9	18.1	11.4	20.4	20.4

Source : ONS, Enquête emploi auprès les ménages (2004,2005.2006.2007.2008)

6.2 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب الحالة المدنية:

جدول رقم (09) تطور معدل بطالة النساء حسب الحالة المدنية في الجزائر سنتي 1996و 2003(الوحدة النسبة المئوية %)

الحالة المدنية	1996	2003
عازبة	57.1	39.9
متزوجة	10.4	7.5
مطلقة	10.7	10.3
أرملة		6.4

Source Conseil National Economique et Sociale, Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité, p, 186.

بناءا على معدلات البطالة للإناث المسجلة في الجدول أن بطالة النساء العازبات بلغت سنة 1996 ما يقدر بـ 57.1% إلى أنها قدرت بحوالي 40%سنة 2003، أما في المقابل سجلت نسبة البطالة لدى النساء المتزوجات بـ 10.4%و7.5 %على التولي لسنتي 1996 و2003 بحيث تعتبر ضعيفة أما المطلقات والأرامل سجلت بـ 10.3%و6.4%

7.2 مدة البحث عن العمل لدى النساء العاطلات عن العمل:

جدول رقم (10) مدة البحث لدى النساء العاطلات عن العمل في الجزائر خلال سنتي 1992-1995 (الوحدة النسبة المئوية %)

الأشهر	1992	1995
3-1 أشهر	4.49	19
6-4 أشهر	11.57	
12-7 شهر	22.38	23.5
18-13 شهر	4.84	21.7
24-19 شهر	24.88	
48-25 شهر	24.23	24.23
48 شهر فما فوق	7.62	15

Source : Conseil National Economique et Sociale : Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité, p189

شكلت نسبة اللواتي يبحثن عن العمل خلال سنة 1995 نسبة 19%، مقارنة مع سنة 1992 أين قدرت بـ 4.4% وهذا خلال فترة الثلاثة شهور من السنة، لتعرف في الفترة من 4إلى 12 شهرا ارتفاع مسجلا بذلك نسبة 23%، لتشهد حالة الاستقرار بـ 24.23% لكلا سنتي الدراسة أما المدة التي تعرف بحثا خلال 48 شهرا فما فوق ارتفعت نسبتها من 7.2% إلى 15% على التوالي وهذا يدل على تعطل اليد العاملة النسوية.

خاتمة:

إن المرأة في كل المجتمعات حكمتها قوة التقاليد في خروجها للعمل ولكن مع التغيرات العالمية مع العولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، انتشرت الأفكار التطورية بسرعة كبيرة في مختلف دول كل حسب المراحل التاريخية التي مرت بها ودرجة التطور التكنولوجي، و الجزائر من بين هذه الدول التي أصبحت ترى في عمل المرأة عاديا أو ضروريا للحصول على دخل إضافي للأسرة تساهم به في تحسينها اقتصاديا، وتشير التطورات الديمغرافية في الجزائر إلى زيادة ملحوظة في قوة العمل النسائية بحيث تبرز أهمية البحث في مجال استخدام قوة العمل

النسائية لإرتباطها الوثيق بتنمية الموارد البشرية بعملية الإنتاج التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،فمن الملاحظ أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في تزايد مستمر بشكل عام غير أن تطور تلك النسبة كان بوتائر متفاوتة و متناوبة ما بين الزيادة والنقصان، مما يوحي بعدم وجود استقرار في عمل المرأة وأنها ما تزال تعاني من صعوبات كثيرة تبقيها بعيدة نسبيا عن المشاركة الفعلية في الإنتاج الاجتماعي، بالرغم من الجهود المبذولة للاستفادة من هذه الطاقة المعطلة و إن البحث في موضوع مساهمة المرأة في العمل من خلال دراسة بنية وخصائص القوة العاملة النسائية وتوزيعاتها المختلفة وحسب المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والمهنية، حيث تمركزت أكبر نسبة من النساء العاملات في الفئة العمرية الشابة، وذلك مرتبط بجملة من العوامل يبرز في مقدمتها ارتفاع سن الزواج عند الفتاة وخاصة بعد دخولها ميدان التعليم هذا بالنسبة للعازبات اما المتزوجات، الأطفال المسؤوليات يحد من خروج المرأة إلى سوق العمل، وتشير المعطيات الإحصائية لتوزع العاملات حسب التركيب المهني أن قطاع الخدمات كان يشكل المنافس الاساسي لباقي القطاعات، ومدى استيعاب قوة العمل النسائية حيث تمركزت أكبر نسبة فيه من مجموع القوة العاملة النسائية، كما كان للمرأة نصيب من البطالة حيث شهدت ارتفاع النسبة في صفوف العازبات وهو نتيجة للتطورات التي حدثت في المجتمع وسهلة للفتيات متابعة دراستهن و إنهاءها بالإضافة إلى التمكين من الحصول على التكوين والتأهيل اللازم للمشاركة في سوق العمل، حيث عرفت معدلات النسوية للمجتمع البطال لدى الفئات العمرية ذات المستوى التعليمي المرتفع مقارنة مع نظيرتها ذات المستوى المنخفض، في حين شهدت معدلات البطالة إرتفاعا خاصة في الفئات الشبابية، ورغم التطور الحاصل إلا أن هناك مخزون احتياطيا من اليد العاملة المهمشة أو غير مستغلة نتيجة النظرة المزاجية للمجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة.

قائمة المراجع:

1. العجلة مازن صلاح(2012)، المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، م14، ع1، فلسطين
2. بن مبارك الجوير إبراهيم(1995)، عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية.
3. بن دنون فضيلة(2013)، دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر من 2004-إلى غاية 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران الجزائر.
4. حيدر خضر سليمان(2007)، دوافع العمل لدى المرأة العاملة (دراسة ميدانية في جامعة الموصل)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم والإنسانية م14، ع4، العراق.
5. دودو نعيمة(2011)، تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة (دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديمغرافيا حضرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. صالي محمد، فضيل عبد الكريم(2014)، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. عبد الفتاح كاميليا(1988)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة مصر للطباعة، مصر.
8. عدمان رقية(2008)، المرأة المقاولة والنسق الاجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر.
9. عمري فاطمة، فضيل فايزة(2017)،واقع العمالة النسوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع13، جامعة المسيلة الجزائر.

10.معروف صبحي عبد اللطيف(1980)، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، ط2، مطبعة جامعة بغداد العراق.
11.مناد لطيفة، صغيري فوزية(2017)، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع29، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12.Benachenhou Abdelatif (1978), Formation du sous développement en Algérie, éd, E.N.I.C. Alger, Algérie.
13.Conseil National Economique et Sociale (2005): Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril, Algérie.
14.Hakiki Talahit Fatiha(1983), Travail domestique et salariat féminin, Oran, Algérie.
15.ONS, (1999), collection Statistiques, No80, RGPH1998, les principaux Résultats Du Sondage LMP, ONS, Juin, p116, Algérie
16.Talahit Fatiha (2009) Algérie emploi féminin en transition, communication au colloque international inégalité et développement dans les pays méditerranéens, GDRIDRE université de galatasaray, 21-23 mai Istanbul, turque.